مجلة جامعة دمشق لآداب والعلوم الإنسانية
مجلد ٤٠ – العدد ٣– ٢٠٢٤: ١٣-٣١

Damascus University Journal of arts and humanities sciences Vol40-No3-2024: 13-31

تعقُّبات أبي بكر ابن إِدْرِيسَ في كتابه "المختار في معاني قراءات أهل الأمصار" على الفرّاء

هنوف مخلف العبد العزيز[1]، نبيل محمد أبو عمشة[2]

١. طالبة دكتوراه – قسم اللُّغة العربيّة– جامعة دمشق.
Hanof.alabd@damascusuniversity.edu.sy
٢. أستاذ النّحو والصّرف في كليّة الآداب– قسم اللّغة العربيَّة– جامعة دمشق.
Nabeel.aboamsha@damascusuniversity.edu.sy

الملخَّص:

سعى هذا البحث إلى تبيان مواضع تعقّبات أبي أَحْمَد بن عُبَيْد الله بن إِدْرِيس على النُّحاة عند توجيهه النّحْوي للقراءات القرآنيَّة في كتابه "الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار، ثمّ عرض بشيءٍ من التفصيل لتعقبّاته على الفرّاء باعتبارها نموذجاً واضحاً لسمة التعقُّب لديه، ليخلص إلى ما يلي:

- عرض مقدّمة مُوجَزة عن مضمون هذا الكتاب.
- تمهيد عن مواضع تعقّبه بعضَ النُّحَاة.
- رصد مواضع تغليط الفرّاء في توجيهه بعض الآيات.
- بيان حجج أبي بكر في هذه المواضع ومناقشتها وبيان موقف البحث منها.
- توضيح مذهبه النَّحْويّ.
- بيان مدى تأثّره بأبي إسحاق الزَّجَّاج وامتداده على توجيهاته النَّحْويَّة.
- بيان بعض المرتكزات الَّتي تعلّق بها أبو بكر في توجيهه النَّحْويّ، واتَّخذها ردّاً على الفرَّاء.
- عرض أهمّ النتائج الّتي انتهى إليها.

الكلمات المفتاحية: تعقبُّات، ابن إدريس، الفرّاء، الكتاب المختار.

تاريخ الإيداع:١٥/٠٩/٢٠٢٢
تاريخ القبول: ٢٤/١١/٢٠٢٢

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص
CC BY-NC-SA 04

Follow-ups of Abu Bakr Ibn Idris in his book “Al-Mukhtar fi Ma’ani Recitations of the People of the Cities” on the faraa'

Hanoof mkhlef Al-Abd Al-aazeez [1], Nabil mohammad Abu Amshah[2]

1- Phd student، department Arabic language ،Damasucs university.

Hanof.alabd@damascusuniversity.edu.sy

2- Prof.syntax and morphology in literature of college، Damasucs university.

Nabeel.aboamsha@damascusuniversity.edu.sy

Received:15 /09/2022
Accepted:24 /11/2022

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a

CC BY- NC-SA

Abstract:

This research sought to clarify the positions of Abu Bakr Ahmed bin Obaid Allah bin Idris’ tracks on the grammarians in he directed the grammatical guidance of the Qur’anic readings in his book “The Chosen Book in the Meanings of the Readings of the People of the Lands, Then he presented in some detail his tracks on the farra', as it is a clear model for his tracking trait, to conclude the following:

-Presentation of a brief introduction to the content of this book.

- Preface to the places where some grammarians tracked him

- Observing the places where Al-farra' has been used in directing some verses.

-Explanation of the arguments of Abu Bakr in these places and their discussion and the statement of the research position on them.

-Explanation of his grammatical doctrine.

-Explanation of the extent to which he was influenced by Abu Ishaq Al-Zajjaj and his extension of his grammatical directives.

- Explanation of some of the foundations that Abu Bakr attached to in his grammatical guidance, and which he took in response to al-Fara’. Presentation of the most important results.

Key Words: Trackings, Ibn Idris, Al-Farra',Al-Kitab Al-Mukhtaar.

المقدّمة:

عُنِيت طائفةٌ من العلماء عند توجيههم القراءات القرآنيَّة بالنَّقل عن أئمة اللّغة والنّحْو، مستدلِّين به على ما اختاروه واحتجُّوا به من آراء تارةً، معترضين على أصحابه تارةً أخرى. ومن هؤلاء أبو بكر أحْمد بن عُبيد الله بن إدريس، وهو من علماء القرن الرابع الهجْري، وهو وإنْ لم تُشرْ إليه كتبُ التراجم، وعزَّ ذكره فيها[1]، عالمٌ جليلٌ، وقارئ متفرد، استطاع في كتابه" المختار في معاني قراءات الأمصار"، وما تضمنَّه من توجيهات ومسائل نحْويّةٍ وصرْفيّة = أن يترك أثراً يدّلُ عليه، ويشير إلى سعة علمه وبراعته في هذا العلم. فهو من الكتب المهمّة في توجيه القراءات الثمان، فقد زاد فيه مؤّلفه "قراءة يعقوب وما فيها من فوائد تظهر جلياً فيما تفرد به عن السبعة، لا تجدها في غيره من كتب التَّوجيه، التي اقتصرت عليهم"[2].

وانفرد بذكر قراءات وشواهد وآثار ومناظرات واختيارات لا توجد في غيره من كتب التّفسير والنَّحْو وغيرها[3].

ولمَّا كانت النقول التّي بثّها ابن إدريس في هذا الكتاب كثيرة ارتأى البحث أن يخصّ النقول الّتي تعقّب فيها الفرّاء مغلّطاً ورادًّا، وذلك لكثرة هذه التعقُّبات وقلّة نظيرتها عند أئمة اللّغة والنَّحْو الَّذين أكثرَ مِنَ النّقل عنهم[4].

تمهيد:

لم تكن سمةُ التعقُّب جلية لدى ابن إدريس إلّا في المواضع الّتي تعقّب فيها الفرّاء، فقد قلّ تعقّبه بقية النحاة، ولم يكن إلّا في مواضع معدودة، إذ إنّه غلّطَ أبا عمرو بن العلاء في ثلاثة مواضع، وقطرباً في موضعٍ واحد، وأبا عُبيد القاسم بن سلّام في موضعين، والسجستاني في موضع واحد، والطبري في ثلاثة مواضع من دون أن يسمّيه[5].

ولهذا، عرض البحث المواضع التي تعقّبَ فيها الفرّاء، وخصّها بشيء من التفصيل، باعتبارها نموذجاً واضحاً لهذه السمّة.

١. **المسألة الأولى:** فتح اسم الزَّمان((يوم)) على قراءة نافع في قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩].

قال أبو بكر: ((وقال الفرَّاء[6]: يجوز أن ينتصب (يوم) لإضافته إلى الفعل، ويكون موضعه رفعاً، كقول الشَّاعر:

على حِيْنَ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ على الصِّبَا وَقُلْتُ ألمَّا تَصْحُ والشَّيْبُ وازعُ

وهذا غلط عند أصحابنا؛ لأنَّ (اليوم) إذا أضيف إلى فعل مضارع لم يَجُزْ بناؤه معه؛ لتمكُّن الفعل المضارع، كما لا يجوز بناء (اليوم) إذا أضفته إلى اسم، وإنَّما يجوز بناؤه إذا أُضيْفَ إلى فعل ماضٍ؛ لأنَّه غير متمكِّن. فأمّا المضارع فهو كالاسم في تمكُّنه))[7].

---

[1] انظر: (ابن إدريس، ٢٠٠٧م،١/ ٨، و٤٣).

[2] المصدر السابق: ١/ ٧٦.

[3] انظر: المصدر السابق: ١/٧٧– ٨٥.

[4] أفدت في ببان هذه المواضع من قسم الدِّراسة الذي قدّمه محقّق هذا الكتاب. انظر: المصدر السابق: ١/ ٦٣ – ٦٩.

[5] انظر هذه المواضع في(ابن إدريس، ٢٠٠٧م، ٢/٤١٦، و٩٧٧، و٧٨٨، ٤١١، و٤١٢، و٦٠٧، و٥١٠، و١٧٨، و٢٣٨، و٢٣٩).

[6] انظر قوله هذا في (الفرّاء، ١٩٥٥م، ١/ ٣٢٦، ٣٢٧).

[7] ابن إدريس، ٢٠٠٧، ٢/ ٢٤٥، ٢٤٦).

المناقشة:

رأى نافع[١] اسم الزَّمان ((يوم)) في قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ مفتوحاً؛ وعلى هذه القراءة اختلف النُّحاة في جواز البناء والإعراب عند إضافة اسم الزَّمان إلى الجملة الفعليَّة.

فمنهم[٢] من سوّغ ذلك حسب ما يليها؛ فإن وليَها ماضٍ جاز الإعراب والبناء، والبناء أكثر. وإن وليها مضارع؛ فالبناء والإعراب جائزان، والثَّاني أكثر.

وزعم بعضهم[٣] أنَّ هذا البناء غيرُ جائز، وعلّل ذلك بقوله[٤]:((فالإضافة إليه لا تزيل الإعراب عن جهته، ولكنَّهم يجيزون ذلك يومَ نفعَ زيداً صِدْقُه، لأنَّ الفعل الماضي غيرُ مضارع، فهي إضافة إلى غير متمكِّن وإلى غير ما ضارع المتمكِّن)).

وضعّفه بعضهم بقوله" وهذا ضعيف؛ لأنَّ الظَّرف إنّما يُبنى إذا أُضيف إلى مبنيٍّ كالفعل الماضي أو(إذ)، كقوله تعالى: ((وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ)) [هود: ٦٦]. وينفع: فعل مضارع معرب فلا يُبنى الظَّرف لإضافته إليه، فلهذا كان هذا القول ضعيفاً)"[٥].

واعترض غيرهم[٦] على قول البَصْريّين بعدم جواز البناء بقوله[٧]:((وليس هذا بقول مرضيٍّ لقوله تعالى؛ ((هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ))، إنَّما يُبنى هذا وما شاكلَه؛ لأنَّه أُضيف على ما ليس باسمٍ في لفظه)).

ومنهم[٨] مَن جعل قراءة نافع للظَّرف(يوم) بالفتح دليلاً على مذهب الكوفيّين في هذه المسألة، وعدّه من الأدلَّة النَّقليَّة على ذلك.

وأشار بعضهم[٩] إلى أنَّ بعضَ البَصْريّين يُحتِّمون الإعراب عند إضافة الظَّرف إلى المضارع، والكوفيّين يُجيزون البناء والإعراب في هذه الحالة.

وعلى أيّة حال، فأبو بكر مال إلى رأي البَصْريّين في هذه المسألة عامَّةً، وتبع الزَّجَّاجَ فيما ذهب إليه فيها خاصَّةً؛ وهذه التَّبَعيَّة ستُرى في المسائل الأخرى أيضاً.

ولكن الَّذي يميل إليه البحث أنَّ إضافة ظرف الزَّمان إلى الجملة الفعليَّة من مسوِّغات البناء على الفتح، فإنْ وليها فعلٌ ماضٍ، فالبناءُ أكثَرُ. وإنْ وليها فعلٌ مضارعٌ، فالبناءُ والإعراب جائزان.

وعلى هذا الميل يكون قول الفرّاء جائزاً، ولا غلطَ فيه.

٢.**المسألة الثَّانية:** هل تجوز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى؟ في قوله تعالى: ﴿وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ [الأنعام: ٣٢].

---

١ انظر: (ابن مجاهد، ١٤٠٠هـ، ٢٥٠)، و(الفارسي، ١٩٨٧م، ٢٨٢/٣)، و(البنّا، ١٩٨٧م، ٢٥٨).

٢ (ابن الأثير، ١٤٢٠هـ،١/ ٣٠٠،١٦٠،١٥٩)، و(ابن الناظم، ٢٠٠٠م، ٢٨١).

٣ منهم النحاس؛ انظر: (النحاس، ١٩٨٨م،٢٩١/١).

٤ (الزجاج، ١٩٨٨م، ٢٢٥/٢).

٥ (الأنباري، ١٩٨٠م، ٣١١/١).

٦ انظر: (ابن هشام، ١٩٨٥م، ٦٧٢).

٧ (السيرافي، ٢٠٠٨م، ١٢٤/١).

٨ انظر: (ابن مالك، ١٩٩٠م، ٢٥٥/٣).

٩ انظر: (أبو حيَّان، ١٩٩٨، ١٨٢٨/٤، ١٨٢٩).

قال أبو بكر: ((فأمَّا الجرُّ ففيه وجهان: أحدهما: أنَّ الفرَّاء زعمَ[1] أنَّه أضاف إحداهما إلى الأخرى لاختلاف اللَّفظين، وإنْ كانا شيئاً واحداً.، ومثله قوله: ﴿حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥]، فأضاف الحقَّ إلى اليقين، وهما لمعنىً واحد لاختلاف اللَّفظَين، ومثله: صلاة الأولى. وهذا غلط. والصَّحيح ما عليه أصحابُنا البَصْريُّون أنَّ الشَّيء لا يُضاف إلى نفسه، وإنّما يُضافُ إلى غيره، وهذا هو الواضح لا يجوز غيره))[2].

المناقشة:

قرأ ابن عامر ((وَلَدَارُ))، بلامٍ واحدةٍ وتخفيف الدَّال، وَ((الآخِرة)) بخفض التَّاءِ على الإضافة[3].

وعلى هذه القراءة اختلف البَصْريُّون والكوفيُّون في الإضافة. وقد فصَّل أبو البركات الأنباريُّ في هذا الخلاف الَّذي وقع بينهما، ومال إلى ما قاله البَصْريُّون في ذلك، وخلاصة حديثه: ((ذهب الكوفيُّون إلى أنَّه يجوز إضافة الشَّيء إلى نفسه إذا اختلف اللَّفظان. وذهب البَصْريُّون أنَّه لا يجوز))[4].

وبعد أَنْ عرض حُجج كلٍّ منهما فيها عقّب على حُجّة الكوفيّين بقوله:((أمّا ما احتجّوا به، فلا حُجَّة لهم فيه؛ لأنَّه كلَّه محمولٌ على حذفِ المضاف إليه وإقامة صفته مُقامَه، أمّا قوله تعالى:﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ اليَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥]. فالتَّقدير فيه: حقّ الأمر اليقين، كما قال تعالى: ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [البيّنة: ٥]؛ أي: دين الملَّة القيِّمة، وأمّا قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [يوسُف: ١٠٩] فالتَّقدير فيه: ولدار السَّاعة الآخرة،.....فإذا كان جميع ما احتجُّوا به محمولًا على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه على ما بيَّنَّا لم يكن لهم فيه حُجَّة، والله أعلم))[5].

وقوله هذا عليه الأكثرون[6]؛ ومنهم مَن حسَّن قولَ البَصْريّين بقوله: ((وحسَّن ذلك أنَّ هذه الصِّفةَ قد استُعملت استعمالَ الأسماء، فوليت العواملَ، كقوله: ﴿ وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى﴾ ، وقوله: ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى ﴾))[7].

وذكرُ ما عليه الأكثرون لا ينفي وجودَ مَن مال إلى قول الكوفيّين في هذه المسألة، فقد اختار بعض المفسّرين[8] هذا الرَّأيَ عند تفسيرهم لهذه الآية.

وثمّةَ مَن[9] مال إلى مذهبهم هذا، فعدّ قولهم من الفصيح الجيّد.

وعلى أيّة حال، فأبو بكر ذهب مذهب البَصْريّين في هذه المسألة، وهو بمذهبه هذا يكشف ميلَه إليهم فيما يقول مِن آراء نحْويَّةٍ في مسائلَ ظهرَ الإشكالُ فيها، وكانت موضعَ خلافٍ بين المذهبين البَصْريّ والكوفيّ.

---

[1] انظر: (الفراء، ١٩٥٥، ١/٣٣٠، ٣٣١).

[2] (ابن إدريس، ٢٠٠٧، ٢٥٠، ٢٥١).

[3] انظر: (ابن مجاهد: ٢٥٦)، و(الفارسي: ٣/٣٠٠)، و (ابن الجزري، د. ت، ٢:٢٥٧).

[4] الإنصاف: ٢/ ٣٥٦.

[5] (الأنباري، ٢٠٠٣م، ٢/٣٥٧، ٣٥٨). وانظر أيضاً (الأنباري، ١٩٨٠، ١/٣١٩).

[6] انظر: (الزجاج، ١٩٨٨م، ٣/١٣١)، و(الفارسي، ١٩٨٧، ٣/ ٣٠١)، و(مكي: ١٩٨٤، ١/ ٣٩٤)، و(ابن عطيّة، ١٤٢٢هـ، ٢/٢٨٤، ٢٨٥)، و(العكبري، ١٩٧٦، ١/ ٤٩١)، و(الشاطبي، ٢٠٠٧م، ٤/ ٥١، ٥٢).

[7] (أبو حيَّان، ١٤٢٠هـ، ٤/١١٣). وتبع أبا حيان في هذا التحسين تلميذه السمين. انظر: (السّمين، ١٤٠٦هـ ٤/٦٠٠).

[8] انظر:(الطبري، ٢٠٠١، ١٣/٣٨١)، و(البغوي، ١٤٢٠هـ، ٣/ ١٣٩).

[9] انظر: الأزهري،١٩٩١م، ١/٣٥١، ٣٥٢).

٣. **المسألة الثَّالثة:** نصبُ ((بَيْنَكُم)) في قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام ٩٤].

قال أبو بكر:" فللنَّصْب وجهان في العربيَّة: أحدهما: أنَّ المعنى: لقد تقطّع ما بينكم، فحذف (ما) وهي الاسم الموصول، وأبْقى الصِّلة. هذا قولُ الفرَّاء، واعْتَبَرَ ذلك بقراءة ابن مسعود؛ لأنّه رُوي عنه (لقد تَقَطّع ما بينكم)، وهذا الوجه بعيد جدًّا، وإن كان عليه أهل الكوفة؛ لأنَّ حَذْفَ الموصول وإبقاء الصِّلة ضعيف في الكلام"[١].

المناقشة: قرأ نافعٌ والكسائيُّ وحفصٌ بالنَّصب[٢] في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام ٩٤]. وقد وُجِّهت هذه القراءة على عدَّة أوجه منها[٣]:

– أنَّ (بينكم) ظرف للفعل (تقطَّع)، والفاعل اسم موصول محذوف، تقديره: (لقد تقطَّع ما بينكم)، فـ (ما) اسم موصول، و (بين) صلة، وحذفوا الموصول، وهو (ما)، وبقيت الصِّلة، وهي (بينكم)[٤]، واستدلُّوا على هذا الوجه بقراءة عبد الله بن مسعود: ﴿لقد تقطَّع ما بينكم[٥]﴾.

وردَّ بعضهم[٦] هذا الوجه وعابه؛ لأنَّ الصِّلة والموصول اسم واحد، ومحال أن يحذف صدر الاسم، ويبقى آخر الاسم، فكأنَّ" الذَّاهب إليه أتى ببعض جملة الاسم دون باقيها كالدَّال مِن زَيْد، وليس هذا كالصِّفة القائمة مَقَام الموصوف؛ لأنَّ كُلّ واحدٍ من الموصوف والصِّفة كلمة تامَّة في نفسها، وَجَعَل المعنى هذا القائل: لقَدْ تقطَّع مَا بَيْنكُم، وكأنَّ العائب لهذه القراءة يعرف للنَّصب فيها وجهاً غير الَّذي ذكره فطعن فيه وأنكره"[٧].

وأنكر أبو حاتم هذه القراءة بقوله: "مَن قَرَأَ (بينَكم) لم يُجِز إلَّا بموصول، كقولك: مَا بينَكم. قال: ولا يجوز حَذف الموصول وبقَاء الصِّلَة، ولا يُجِيز العربُ: إنَّ قَامَ زيدٌ، بمعنى: إنَّ الَّذِي قَامَ زيد"[٨].

وردَّ الأزهري قولَ أبي حاتمٍ بقوله: "أجاز الفَرَّاء، وأبو إِسْحَاق النَّحْويّ النَّصْبَ، وهما أعلم بالنَّحو مِن أبي حاتم. والوجه في ذلك أَنَّ اللهَ خَاطب بما أَنزل كتابه قوماً مُشْرِكين، فقال: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَآءُ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[الأنعام: ٩٤] أَرَادَ: لقد تقطع الشِّرك بَيْنكُم، فأضمر (الشّرك) لِمَا جَرى من ذكْر الشُّركاء، فافْهمه".[٩].

---

[١] (ابن إدريس، ٢٠٠٧، ٢٧٣).

[٢] انظر: (ابن مجاهد، ١٤٠٠هـ، ٢٦٣)، و(ابن الجزري، د.ت، ٢/٢٦٠).

[٣] سيكتفي البحث بتفصيل الوجه الّذي يتعلّق بالمسألة فقط. وللاطلاع على تفاصيل الأوجه الأخرى، انظر: (الزجّاج، ١٩٨٨م، ٢/٢٧٣)، و(ابن خالويه، ١٩٧٩م، ١/١٤٥)، و(الفارسي، ١٩٨٧م، ٣/٣٦٠، ٣٦١)، والجريري، ٢٠٠٥م، ٢/٣٤-٣٥)، و(ابن جنّي، ١٩٥٢، ٢/ ٣٧٢)، و(ابن زنجلة، ١٩٩٧، ٢٦٢)، و(مكّي، ١٩٨٤، ١/٢٦٢)، و(الزمخشري، ١٤٠٧هـ، ١/٣٦٩) و(الشجري، ١٩٩١م، ٢/٥٩٣)، و(العكبري، ١٩٧٦م، ١/٥٢٢)، و(القرطبي، ١٩٦٤ م، ٧/ ٤٠)، و(البيضاوي، ١٤١٨هـ، ٢/١٧٣)، و(السمين، ١٤٠٦هـ، ٤٨/٥، ٤٩، ٥١)، و(ابن هشام، ١٩٨٥م، ٦٧٠).

[٤] انظر:(الفرّاء، ١٩٥٥م، ١/٣٤٥)، و(الجريري، ٢٠٠٥م، ٢/٣٤)، و(ابن زنجلة، ١٩٩٧، ٢٦٢)، و(السمين، ١٤٠٦، ٥/٥١).

[٥] انظر:(ابن زنجلة، ١٩٩٧م، ٢٦١)، و(ابن خالويه، ١٩٧٩م، ١٤٥)، و(القرطبي، ١٩٦٤م، ٧/ ٤٣)، و(السمين، ١٤٠٦هـ، ٥/٥١)، و(الأزهري،٢٠٠١م، ١٥/ ٣٥٧).

[٦] انظر: (الأزهري، ٢٠٠١م، ١٥/ ٣٥٧)، و(الأزهري، ١٩٩١م، ١/ ٣٧١)، و(الباقولي، ١٩٩٤م، ١/ ٤١٧، ٤١٨)، و(الأنباري، ١٩٨٠م ١/٣٣٢).

[٧] (الجريري، ٢٠٠٥م، ٢/ ٣٤).

[٨] (الأزهري، ٢٠٠١م، ١٥/ ٣٥٧). وانظر: (الأزهري، ١٩٩١م، ١/ ٣٧١).

[٩] (الأزهري، ٢٠٠١م، ١٥/ ٣٥٧).

وعلى أيّة حال، فأبو بكر ذهب مذهب البَصْريّين– كعادته– في ردّهم لهذا الوجه، فعدَّه من الأوجه البعيدة في توجيه هذه الآية، معلِّلاً ذلك بما تمَّ ذكره آنفاً.

ويميل البحث إلى رأي الأكثريَّة، وهو: أنَّ (بينكم) ظرف للفعل (تقطَّع)، والفاعل مضمر تقديره: (تقطَّع الوصل بينكم)، ودلَّ عليه ممَّا تقدّم في قوله: وما نرى معكم شفعاءكم الَّذين زعمتم أنَّهم فيكم شركاء [الأنعام/ ٩٤]، ففي هذا الكلام دلالة على التَّقاطع والتَّهاجر. وقيل أيضاً إنَّ معناه: ((تقطَّع الأمر أو السَّبب بينكم)) [1].

وتقدير الكلام على (الوصل أو الأمر ونحوهما) لا يحتاج إلى صلة، وفي هذا ما يبعده عن الاعتراض والضَّعف اللَّذين وُسِمَ بهما اختيار الفرَّاء. والله أعلم.

٤. **المسألة الرَّابعة:** فتح همزة ((أنَّها)) في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام ١٠٩].

قال أبو بكر:" ففي الفتح وجهان: أحدهما: أنَّ (لا) زائدة، والتَّقدير: وما يشعركم أنَّها إذا جاءت يؤمنون. هذا قول الفرَّاء، قال: ومثله (مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ)، التَّقدير: ما منعك أنْ تسجد.....وردَّ الزَّجَّاج هذا الوجه، وقال: الصَّحيح ما كان يذهب إليه الخليل. ويستدلُّ بقول العرب: اذهبْ إلى السُّوق أنَّك تشتري لنا شيئاً. قال: المعنى: لعلَّك تشتري لنا شيئاً. وكذلك قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَآءَتْ﴾. ....وهذا الوجه أبينُ؛ لأنَّ الحرفَ إذا أمكنَ أن يُجعلَ غيرَ زائدٍ فلا معنى لأنْ يُحكمَ عليه بالزِّيادة مع صحَّته في الكلام"[2].

المناقشة:

قرأ الجمهور[3] بفتح همزة((أنَّ))، وتردَّد المفسِّرون ونحاة العربيَّة في توجيه((لا)) في هذه الآية. والسَّبب الأوَّل لتردُّدهم في محملها الإشكالُ الَّذي أثاره وجود حرف النَّفي((لا)) في قوله تعالى:((لا يؤمنون)) إذا كان معنى((مَا يُشْعِرُكُمْ)) على معنى: مَا يُدْرِيكُمْ؛ فقد شاع في الكلام أنَّ متعلَّق الفعل((يدريكم)) شيءٌ يظنُّ المخاطبُ وقوعه. والمتوقَّع في سياق هذه الآية أن يكون ((أنَّهم يؤمنون))، فهذا ما يقتضيه القَسَم الَّذي تقدّمه:((لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ))، فلمّا جُعِل نفي الإيمان هو المتعلّق خرج هذا الفعل عن استعماله الّذي خُصَّ فيه وشاع في العربيَّة[4].

وعلى هذا الإشكال بُني توجيه فتح ((أنَّ)) على ستَّة أوجه[5]:

-**الأوَّل:** ((أَنَّها مَعْنَاهُ لَعَلَّهَا)). وهذا رأيٌ رواه سيبويه عن الخليل. ورجَّح الزَّجَّاج هذا الوجه، وقال عنه: ((أقوى في العربيَّة وأجود)) [6]. وضعَّفه أبو عليٍّ الفارسيُّ فقال: ((فإنَّ جَعْلَهَا على غير هذا الوجه أعجبُ إليَّ، ألا ترى أنّها إذا حُمِلَت على معنى ((لعلَّ)) كانت مخالِفَةً لقراءةِ مَن كَسَرَ((إنَّ)) في المعنى، ولا تُطَابِقُ أيضاً ما بعدها مِنَ الآية المعلَمِ فيها أنَّهُم لا يؤمنون، والإعلامُ بأنَّهُم لا يؤمنون في الآية، وفي مَنْ كَسَرَ((إنَّ)) إعلامٌ ثابتٌ لا تَرَجّيَ فيه ولا تَوَقُّعَ))[7].

---

[1] انظر: (ابن خالويه، ١٩٧٩م، ١٤٥/١)، و(الفارسي، ١٩٨٧م، ٣٦٠/٣)، و(مكي، ١٩٨٤م، ٢٦٢/١)، و(العكبري، ١٩٧٦م، ٢٥٤/١)، و(السمين، ١٤٠٦م، ٤٨/٥)، و(الشوكاني، ١٤١٤م، ٢٠٣/٢).

[2] ابن إدريس، ٢٠٠٧م، ٢٧٨/٢، ٢٨١).

[3] انظر: (ابن مجاهد، ١٤٠٠هـ، ٢٦٥).

[4] (ابن عاشور، ١٩٨٤م، ٤٣٧/٧، ٤٣٨).

[5] انظر التفصيل فيها في: (السّمين، ١٤٠٦، ٥/ ١٠٢).

[6] (الزجّاج، ١٩٨٨م، ٢٨٣/٢).

[7] (الفارسي، ٢٠٠٣م، ٢/ ١٩٧، ١٩٨).

-**الثَّاني:** أن تكون((لا)) زائدة، وهذا رأيُ الكسائيّ والفرَّاء. وغلَّطه الزَّجَّاج" لأنَّ ما كان لغواً لا يكون غير لغو. من قرأ: إنَّها إذا جاءَت - بكسر إنَّ - فالإجماع أنَّ ((لا))غير لغو، فليس يجوز أن يكون معنى لفظةٍ مرةً النَّفي ومرةً الإيجاب"[1].

ونفى أبو عليٍّ هذا الغلط عن الفرَّاء، وجوَّز أن تكون((لا)) في تأويلٍ زائدةً، وفي تأويلٍ غيرَ زائدةٍ[2].

الثَّالث: أنَّ الفتح على تقديرِ لامِ العلَّة. وهذا رأي أبي عليٍّ الفارسيّ[3].

الرَّابع: أنَّ في الكلام حذفَ معطوفٍ. ومعناه: ((وما يُشعركم أنَّها إذا جاءت لا يؤمنون أو يؤمنون)) [4]. وضعَّفه ابن عطيَّة[5].

الخامس: أنَّ((لا)) غير مزيدة، وليس في الكلام حَذْفٌ، ولا لأن تكون ((أن)) بمعنى ((لعلَّ))، بل المعنى: وما يشعركم ويدريكم بمعرفة انتفاء إيمانهم. وهذا اختيار أبي حيَّان[6].

السَّادس: أنَّ ((ما)) في قوله تعالى: ((وما يُشعركم)) حرف نفي، وفاعل الفعل ((يُشعركم)) ضمير يعود إلى الله. وفيه تكلُّف بعيد على رأي أبي حيَّان وتلميذه السَّمين[7].

وعلى أيَّة حال، تبع أبو بكر رأي الزَّجَّاج في هذه المسألة أيضاً.

أمّا ما يميل إليه البحث في أوجه فتح همزة ((أنّ)) فهو اختيار أبي بكر، أي: الوجه الأوّل: ((أَنَّها مَعْنَاهُ لَعَلَّهَا))؛ فقد رواه سيبويه عن الخليل، واستشهد عليه من كلام العرب. وثمَّة دليل آخر مهمٌّ: أنَّها في مصحف أُبَيّ وقراءته ((وما أدراكم لعلَّها إذا جاءت لا يؤمنون))، ونُقِلَ عنه: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ لَعَلَّهَا إِذَا جَآءَتْ﴾. ورجَّحوا أيضاً أنَّ ((لعلَّ)) قد كَثُرَ ورودها في مثل هذا التَّركيب، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشُّورى: ١٧] ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾، [عبس: ٣][8]. وللفرَّاء نفسِه قول آخر في توجيه هذه الآية، فتوجيهُها عنده ((أنّها لعلّها))[9].

٥.**المسألة الخامسة:** تسكين الهاء في كلمة "أرجِهْ" في قوله تعالى: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاه﴾ [الأعراف: ١١١].

قال أبو بكر: ((وأمّا وقفُ الهاء في الإدراج وهي قراءةُ عاصم وحمزة، فلا يجوز في قياس ولا استعمال عند جميع البَصْريّين؛ لأنَّ هاءَ الإضمار لابدَّ من حركتها في الإدراج على حساب ما يقتضيه الموضع. وقد أجَازَ وقْفَ الهاء الفرَّاءُ، وذَكَرَ أنّها لغة لبعض العرب، وأنشد:

أَنْحَى عليّ الدّهْرُ رِجْلاً ويَدَا يُصْلِحُهُ اليومَ ويُفْسِدُهْ غَدَا

---

[1] (الزجّاج، ١٩٨٨م، ٢/٢٨٣).

[2] انظر ما قاله في هذه المسألة في (الفارسي، ٢٠٠٣م، ٢/ ٢٠٠- ٢٠٣). وانظر أيضاً: (السمين، ١٤٠٦هـ، ٥/ ١٠٤، ١٠٥).

[3] انظر: (الفارسي، ٢٠٠٣م، ١٩٩/٢).

[4] انظر: (النحاس، ١٩٨٨م، ٤٧٤/٢)، و(السّمين، ١٤٠٦هـ، ١٠٥/٥، ١٠٦).

[5] انظر: (ابن عطيّة، ١٤٢٢هـ، ١٣٤/٢).

[6] انظر: (أبو حيّان، ١٤٢٠هـ، ٩/ ٣٤٩).

[7] انظر: المصدر السابق: ٩/ ٣٥٠، و(السمين، ١٤٠٦، ١٠٦/٥).

[8] انظر: (سيبويه، ١٩٨٨م، ٣/ ١٢٣)، و(الطبري، ٢٠٠١م، ٩/ ٤٨٧)، و(الزجّاجي، ١٩٨٥م، ١٣٧)، و(الزجاج، ١٩٨٨م، ٢/ ٢٨١، ٢٨٢)، و(الفارسي، ١٩٨٧م، ٣/ ٣٨٠)، و(ابن زنجلة، ١٩٩٧م، ٢٦٦)، و(مكّي، ٢٠٠٨م، ٢١٤٨/٣)، و(القرطبي، ١٩٦٤م، ٦٤/٧، ٦٥)، و(البغوي، ١٤٢٠هـ، ١٧٨/٣)، و(الثعالبي، ١٤١٨هـ، ٥٠٦/٢).

[9] انظر: (الفرّاء، ٢٠١٤م، ١٠٥).

وقف الهاء مِن (يُفْسِدُه) كما ترى.

وهذا الشِّعر لا يُلْتَفَتُ إليه، ولا يُحْتَجُّ بمثله في كتاب الله تعالى؛ لأنَّ الضَّرورة في الشِّعر لإقامة الوزن، ولا يجوزُ أنْ يُحمل عليه التَّنزيل الَّذي لا ضَرورةَ فيه. كيفَ وقد قال الزَّجَّاج: لا يُعْرَفُ قائلُ هذا الشِّعر))[1].

المناقشة: قُرئت كلمة" أرجه" على عدَّة قراءات، منها: تسكين الهاء فيها بغير همز، وهي قراءة عاصم وحمزة والأعمش[2].

وعلى هذه القراءة بُني اختلافهم في تسكين هاء الكناية؛ فمنهم مَن احتجَّ لهذا الوجه بأنَّه لغة مِن لغات العرب، وهي محفوظة في كلامهم، وشفع احتجاجه هذا بشواهد تدلُّ على ذلك[3].

ومنهم مَن علَّل هذا الوجه، فقال: "((أَرْجِهْ)) بسكون الهاء، فلتشبيه المنفصل بالمتصل وجعل ((أَرْجِهْ)) كإِبْل في إسكان وسطه"[4].

وعزاه غيرهم إلى وجهين:" أنَّه توهَّم أنَّ الهاء آخر الكلمة فأسكنها دلالة على الأمر، أو تخفيفاً لمَّا طالت الكلمة بالهاء"[5].

ومِنهم مَن ضعَّف هذا الوجه، أي: تسكين الهاء، وعدّه لحناً لا يجوز إلَّا في شذوذٍ من الشِّعر. وعلَّل بعضهم هذا الضَّعف بزعم الحذَّاق بالنَّحو أنَّ هاء الضَّمير اسم ولا يجوز تسكينها[6].

وجعله بعضهم من أبعد الأوجه عند النَّحْويّين، وعلَّل ذلك، فقال:" لأنَّها ليست بموضع الجزم، وهي ضعيفة عند جميعهم"[7].

وقيل: إنَّ بعض النُّحاة مَن جوَّز هذا الوجه، وبعضهم يمنعهم البتَّة[8].

وقال بعض النُّحاة في هذه اللُّغة: "ولست أشتهي ذلك لأنَّها شاذة"[9]. وجوَّد غيرهم التَّحريك في هذه الهاء، وعدَّه مِن حقّها[10].

وعلى أيَّة حال، فقد ضعّف أبو بكر هذا الوجه، محتجّاً بإنكار البَصْريّين له، وعلى رأسهم الزَّجَّاج، وبرفضه لِما احتجَّ به الفرَّاء لهذا الوجه مِن الشِّعر. وعُرِضت حُجَّته في ذلك في أوَّل المسألة؛ تُنظَر ثمّة.

ويميل البحث إلى القول الآتي: أنَّ تسكين الهاء في هاء الضَّمير إذا تحرَّك ما قبلها لغة من لغات العرب، وقراءة مِن قراءات القرآن الكريم، فلا سبيلَ إلى إنكارها ومنعها مع وجود هذين السَّببين.

٦.**المسألة السَّادسة:** إثبات الألف في ((ولا تَخْشَى)) في قوله تعالى:﴿لا تَخَافُ دَرَكًا وَلا تَخْشَى﴾ [طه: ٧٧]

---

[1] (ابن إدريس، ٢٠٠٧م، ٢/ ٣١٨، ٣١٩).

[2] انظر: (ابن مجاهد، ١٤٠٠هـ، ٢١١، ٢١٢)، و(ابن مِهْران، ١٩٨١م، ٢١٢)، و(البنّا، ١٩٨٧م، ٢٨٦، ٢٨٧).

[3] انظر: (الفرّاء، ١٩٥٥م، ١/ ٢٢٣)، و(الطبري،٢٠٠١م، ٣٤٩/١٠)، و(الأزهري، ١٩٩١، ١/ ٤١٥)، و(مكّي، ٢٠٠٨م، ٢/ ١٠٤٩)، و(ابن زنجلة، ١٩٩٧م، ١٦٦ ٢٩٠، ٢٩١)، و(الاستراباذي، ١٩٨٢، ٤/ ٢٧٤).

[4] (البيضاوي، ١٩٨٤م، ٣/ ٢٧).

[5] (ابن خالويه، ١٩٧٩م، ١٦٠). وانظر: (مكّي، ٢٠٠٨م، ٢/ ١٠٥٠)؛ ففيه ذكر للوجه الأول.

[6] (الزجّاج، ١٩٨٨م، ٣٦٥/٢)، و(النحاس، ١٤٢١هـ، ٢/ ٦٦)، و(القرطبي،١٩٦٤م، ٧/ ٢٥٧).

[7] (الأزهري، ١٩٩١م، ٤١٦/١).

[8] انظر: (الزجاج، ١٩٨٨م، ٣٦٥/٢)، و(مكّي، ٢٠٠٨م، ٢/ ١٠٥٠).

[9] (أبو حيَّان، ٢٠٠٠م، ١٦٧/٢).

[10] انظر: (الزجّاج، ١٩٨٨م، ٣٦٥/٢)، و(العكبري، ١٩٧٦م، ١/ ٢٧٢).

قال أبو بكر: ((فأمَّا على قراءة حمزة ففي قوله((ولا تَخْشَى)) وجهان: أحدهما: أنْ يكونَ مرفوعاً على الاستئناف وهو أَصَحُّهما. والثَّاني: أنْ يكونَ في موضع جزم، ولم يُسْقط الألف؛ لأنَّه نوى بعلامة الجزم إسقاط الضَّمَّة المقدَّرة في الألف. واسْتَدَلَّ الفرَّاء على هذا الوجه بقول الشَّاعر:

هَجَوْتَ زَبَّانَ لَمَّا جئْتَ مُعْتَذِراً مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لم تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

فأثْبَتَ الواو في (لم تهجو)، والفعل في موضع جزم. وهذا الَّذي ذَكَرَه بعيد؛ لأنَّ الشَّاعر اضْطُرَّ إلى إقامة الوزن فَأَثْبَتَ الواوَ. والقرآنُ لا ضَرورةَ فيه))[1].

المناقشة: قرأ حمزة[2]((لا تخفْ)) في قوله تعالى: ﴿لا تَخَافُ دَرَكًا وَلا تَخْشَى﴾ بالجزم، وأجمع القرَّاء على قراءة ((ولا تخشى)) بألف في آخرها. وفي قراءة حمزة إشكالٌ واضحٌ مفاده أنَّ((تخشى)) معطوف على((تخفْ))، وهو مضارع مجزوم، وهذا يقتضي جزمه بحذف الألف من آخره، ولكنَّ الألف لم تُحذف، فظهر الإشكال فيها بسبب ذلك، وتشعَّبت مسالكه على عدَّة أوجه:

- الألف للإطلاق، ليوافق رؤوس الآي الَّتي قبلها بالألف[3].
- رُفِع ((لا تخشى)) على الاستئناف، ولم يُعطف على ما قبله[4].
- نُوِي بـ ((لا تخشى)) الجزمُ، وأُثبتت به الياء كقول الشَّاعر: ((هجوت زبَّان))، وغيره ممّا استُدلّ به على هذا الوجه[5].
- قيل: ((لا تخشى)) حال، أي: وأنت لا تخشى. ويجوز أن يكون التَّقدير: فَاضْرِبْ لَهُمْ غَيْرَ خَاشٍ[6].

حسّن بعض النُّحاة[7] تأويل الوجه الأوَّل، وغلَّط غيرهم الوجه الثَّالث، فقال:" وهذا غلط عند جميع البَصْريّين؛ لأنَّ الألف لا تتحرَّك، فيقدَّر فيها حركة. والياء والواو يتحرَّكان فيجوز أن تقدَّر فيهما حركة محذوفة. وأيضاً، فإنَّ ذلك لا يجوز في الياء والواو إلا الشِّعر"[8]. ومِن المعربين مَن قبَّح هذا الرَّأي الَّذي قاله الفرَّاء؛ لحمله القرآن الكريم على ما شذَّ مِن الشِّعر، واحتجَّ على البيتين اللَّذين استدلَّ بهما لهذا الوجه، فقال: " فليس في البيتين اضطرار يوجب هذا؛ لأنَّهما إذا رُويا بحذف الواو والياء كانا وزناً صحيحاً من البسيط والوافر، يسمِّي الخليل الأوَّل مطويّاً والثَّاني منقوصاً"[9].

وعلى أيَّة حال، فأبو بكر يؤكِّد مرَّةً أخرى أنَّ القرآن الكريم لا ضرورةَ فيه، ولا يجوز حمله على شذوذ الشِّعر.

---

[1] (ابن إدريس، ٢٠٠٧م، ٢/٥٥٣، ٥٥٤).

[2] (ابن مجاهد، ١٤٠٠هـ، ٤٢١)، و(ابن الجزري، د. ت، ٢/ ٣٢١).

[3] انظر: (الفراء، ١٩٥٥م، ١/١٦٢)، و(السيرافي، ٢٠٠٨م، ١/٢٠٠)، و(الفارسي، ١٩٨٧م، ٥/٢٤٠)، و(العكبري، ١٩٧٦م، ٢/٨٩٩)، و(أبو شامة، د.ت، ٥٩٥)، و(القرطبي، ١٩٦٤م،١١/ ٢٢٨)، و(أبو حيّان، ٢٠٠٠م، ١/٢٠٩)، و(ابن عاشور، ١٩٨٤م، ١٦/٢٧٠، ٢٧١).

[4] انظر: (الفراء، ١٩٥٥م، ١/١٦١، و٢/ ١٨٧)، و(الطبري، ٢٠٠١م، ١٦/ ١٢٢)، و(النحاس، ١٤٢١هـ، ٣/ ٣٥، ٣٦)، و(الفارسي، ١٩٨٧م، ٥/٢٣٩)، و(ابن زنجلة، ١٩٩٧م، ٤٥٩)، و(مكّي، ٢٠٠٨م، ٧/٤٦٧٥)، و(أبو شامة، د.ت، ٥٩٥)، و(القرطبي، ١٩٦٤م، ١١/ ٢٢٨)، و(ابن يعيش، ٢٠٠١م، ٤/٢٨١)، و(أبو حيّان، ٢٠٠٠م،١/ ٢٠٩).

[5] (الفرّاء، ١٩٥٥م، ١/ ١٦١، و٢/ ١٨٧)، و (النحاس، ١٤٢١هـ، ٣/٣٦)، و(مكّي، ١٩٨٤م، ٢/٤٧٠).

[6] (العكبري، ١٩٧٦، ٢/ ٨٩٩).

[7] انظر: (أبو حيّان، ٢٠٠٠م، ١/٢٠٩).

[8] (مكّي، ٢٠٠٨م، ٧/ ٤٦٧٦). وانظر أيضاً ما قاله في (مكّي، ١٩٨٤، ٢/ ٤٧١).

[9] (النحاس، ١٤٢١هـ، ٣/٣٦).

ويميل البحث إلى أنَّ الوجه الأول، أي: مراعاة الفواصل مِن الأوجه الحسنة، وقد جاء في قراءة[1] مَن أثبت الألف عند قوله تعالى: ﴿الظُّنُونَا﴾ [الْأَحْزَاب:١٠]، و ﴿السَّبِيلَا﴾[الْأَحْزَاب: ٦٧].

وأنَّ أصحَّ الأوجه التي ذُكِرت هي الوجه الثَّاني– وهو ما ذهب إليه أبو بكر–: أن يكون ((لا تخشى)) مرفوعاً على الاستئناف، فهو اختيار معظم المفسّرين والمعربين وكان منهم الفرَّاء.

٧. **المسألة السَّابعة:** صرف ((سَبَأ)) في قوله تعالى: ﴿مِن سَبَأ بِنَبَأ﴾ [النَّمل: ٢٢].

قال أبو بكر: ((وأمَّا ما حُكِيَ عن الفرَّاء من قوله: إنَّ الاسمَ إذا لم يُعلم ما اسمه فالواجبُ تَرْكُ صرفه. فهو غَلَطٌ بَيّنٌ من قِبَل أنّ أصلَ الأسماء الصَّرف، وما لم ينصرف منها فَلِعِلَّتين فَرْعِيَّتَين مَنَعَتَاه من الصَّرف.... فإذا لم يُعْلَمْ ما أصلُ الاسم فالواجب صَرْفُه حتَّى تَدُلَّ دلالةٌ على تَرْك صَرْفه. وهذا هو الواجب الَّذي لا يجوزُ غيره؛ لأنَّه رَدُّ الشَّيء إلى أصله، بخلاف ما وقع للفرَّاء))[2].

المناقشة: اختلف القرَّاء في صرف((سبأ)) في قوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ﴾. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ((من سبأ)) بفتحةٍ غير مصروفة في رواية البزّي. وقرأ الباقون ((من سبأ)) بالصّرف[3].

فمَن قرأها بفتحةٍ غير مصروفة، فقد أوّلها على البلاد أو القبيلة أو المرأة هي أمُّ القبيلة أو البلدة. ومَن صرفها جعلها اسماً للأب أو للحَيّ[4].

واحتجَّ مَن قرأها بفتحة غير مصروفة أنَّ سبب منعه مِن الصَّرف العَلَميَّة والتَّأنيث فـ"((سبأ)) مدينة تعرف بمأرب من اليمن، بينها وبين صنعاء مسيرة ثلاثة أيَّام"[5].

وعلَّل الفرَّاء سبب منعه من الصَّرف بأنَّه مجهول، وأنَّه إذا لم يُعرف الشَّيء لم ينصرف مستنداً في تأويله هذا إلى ما نُقل عن أبي عمرو بن العلاء بأنّه لم يُجرِ((سبأ))، وحين سُئِل عن ذلك أجاب بقوله:((لست أدري ما هُوَ))[6].

وردَّ بعضهم هذا التَّأويل، فقال: "خطأ لأنَّ الأسماء حقّها الصَّرْفُ، فإذا لم يعلم الاسم للمذكَّر هو أو للمؤنَّثِ فحقُّه الصَّرْفُ حَتَّى يُعْلَمَ أنَّه لا ينصرف، لأنَّ أصل الأسماء الصَّرف، وكلُّ ما لا ينصرف فهو يُصْرَفُ في الشِّعر"[7].

---

[1] انظر: (ابن مجاهد، ١٤٠٠هـ، ٥١٩).

[2] (ابن إدريس، ٢٠٠٧م، ٦٤٢، ٦٤٣).

[3] انظر: (ابن مجاهد، ١٤٠٠هـ، ٤٨٠)، و(ابن مِهران، ١٩٨١م، ٣٣١، ٣٣٢).

[4] انظر: (سيبويه، ١٩٨٨م، ٢٥٢/٣، و٢٥٣)، و(الفرّاء، ١٩٥٥م، ٢/ ٢٨٩، و٢٩٠)، و(الزجّاج، ١٩٨٨م، ١١٤/٤)، و (الطبري، ٢٠٠١م ١٨/ ٣٨)، و(ابن السرّاج، ١٩٨٥م، ٢/ ٩٥، ٩٦)، و(النحاس، ١٤٢١هـ، ٣/ ١٣٩، ١٤٠، ١٤١)، (الأزهري،١٩٩١م، ٢/ ٢٣٦، ٢٣٧)، و(الفارسي، ١٩٨٧هـ، ٥/ ٣٨٢، ٣٨٣)، و(ابن زنجلة، ١٩٩٧هـ، ٥٢٥)، و(مكّي، ٢٠٠٨م، ٨٣٩٣)، و(البغوي، ١٤٢٠هـ، ٦/ ١٥٥)، و(الأنباري، ٢٠٠٣م، ٢/ ٤١٠)، و(ابن عطيّة، ١٤٢٢هـ، ٤/ ٢٥٥)، و(العكبري، ١٩٧٦م، ١٠٠٧/٢) و(القرطبي، ١٩٦٤م، ١٨١/١٣، ١٨٢)، و(أبو حيّان، ١٤٢٠م، ٦٣/٧)، و(السّمين، ١٤٠٦هـ، ٨/ ٥٩٤).

[5] (الزجاج، ١٩٨٨م، ٤/ ١١٤)، و(ابن زنجلة، ١٩٩٧م، ٥٢٥)، و(مكّي،٢٠٠٨م، ٨٣٩٣، و٨٣٩٤)، و(القرطبي،١٩٦٤م، ١٨١/١٣)، و (السمين، ١٤٠٦، ٨/ ٥٩٤)، و(الشوكاني، ١٤١٤هـ، ١٥٣/٤).

[6] انظر: (الفرّاء، ١٩٥٥م، ٢/ ٢٨٩، ٢٩٠).

[7] (الزجاج، ١٩٨٨م، ١١٤/٤). وانظر أيضاً ما قاله النحاس في (النحاس، ١٤٢١هـ، ١٣٩/٣، ١٤٠)، و(الأزهري، ١٩٩١م، ٢/ ٢٣٦).

وأمَّا مَن قرأ((سبأ)) بالصَّرف، فقد جعلها اسماً لرجل أو للحي أو للمكان، واحتجَّ لجعله اسماً لرجل بالحديث النَّبوي الشَّريف الَّذي رواه التّرمذي عن فروة بن مُسَيْك[1]، فقال:" وهذا الحديث يدلُّك أنَّ إجْرَاء سبأ أصوبُ القراءتين. وإسناد الحديث حسن"[2].

وغلّط الزَّجَّاج الَّذين جعلوا((سبأ)) اسماً لرجل؛ لأنَّ ((سبأ)) –على حدّ زعمه– مدينة تعرف بمأرب مِنَ اليَمَنِ بينها وبين صَنْعَاءَ ثلاثَةُ أَيام[3].

وردَّ ابن عطية تغليطه هذا بما روي عن رسول صلَّى الله عليه وسلَّم من حديث فروة بن مسيك، فقال: "وخفي هذا الحديث على الزَّجَّاج فخبط عشوى"[4].

ومال بعضهم إلى صرف هذه الكلمة، فقال: "الاختيار عند سيبويه الصَّرف، وحُجَّته في ذلك قاطعة؛ لأنَّ هذا الاسم لمَّا كان يقع للتَّذكير والتَّأنيث كان التَّذكير أولى؛ لأنَّه الأصل والأخفُّ"[5].

وعلى أيَّة حال، فقد غلَّط أبو بكر الفرَّاء في تأويله للخبر المنقول عن أبي عمرو بن العلاء، وذهب بحُجَّته عليه مذهبَ الزَّجَّاج في تغليطه لهذا التَّأويل.

ويميل البحث إلى قول سيبويه: ((فأمَّا ثمود وسبأ، فهما مرَّةً للقبيلتين، ومرَّةً للحيَّين، وكثرتهما سواءٌ))[6]. فعلى قوله هذا ((سبأ)) مِن الأسماء الَّتي يستوي فيها الأمران: القبيلة والحيّ.

وعليه، فالقول ما قاله الطَّبريُّ في تفسيره:((والصَّوَابُ مِنَ القول في ذلك أَنْ يُقال: إِنَّهُمَا قراءتان مشهورتان، وقد قرأ بكُلِّ واحدةٍ منهما علماء مِنَ القرّاء، فبأيَّتِهِما قرأ القارئ فَمُصِيبٌ؛ فالإجراءُ في سبأ وغيرُ الإجراء صَوَابٌ، لأنَّ سَبَأ إِنْ كَانَ رَجُلًا كما جاء به الأثرُ، فإنّه إذا أُرِيدَ به اسمُ الرَّجُل أُجْرِيَ، وإِنْ أُرِيدَ به اسمُ القبيلة لم يُجْرَ))[7].

٨.المسألة الثَّامنة: قراءة ((عَالِيهِم)) بفتح الياء في قوله تعالى: ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ﴾ [الإنسان: ٢١].

قال أبو بكر: ((وأمَّا مَنْ فتح الياء فزعم الفرَّاءُ أنَّه ظَرْفٌ، كقولك: فوقَ وأسفل. وغَلَّطَه أصحابُنا البَصْريُّون وقالوا: لا يُعرفُ هذا الاسم ظَرْفاً، ولو كان الأمرُ على ما ذَكَرَ لم يَجُزْ تسكينُ الياء، وإنَّما هو منصوب على الحال))[8].

المناقشة: قراءة[9] ((عاليهم)) بفتح الياء فيها قولان:

---

[1] انظر: (ابن حنبل، ١٩٩٥م، ٣٩/ ٥٢٨ – ٥٣٠ رقم [٨٧]، [٨٨]، [٨٩])، و(الترمذي، ١٩٧٥م، ٥/ ٣٦١ رقم [٣٢٢٢]).

[2] (الأزهري، ١٩٩١م، ٢/ ٢٣٨). وانظر أيضاً: (البغوي، ١٤٢٠هـ، ٦/ ١٥٥)، و(ابن عطيّة، ١٤٢٢هـ، ٤/ ٢٥٥، ٢٥٦)، و(القرطبي، ١٩٦٤م، ١٨١/١٣)، و(أبو حيّان، ١٤٢٠، ٦٣/٧).

[3] انظر (الزجّاج، ١٩٨٨م، ١١٤/٤).

[4] (ابن عطية، ١٤٢٢هـ، ٤/ ٢٥٦).

[5] (النحاس،٤٢١هـ، ١٤١/٣). وانظر أيضاً (الفارسي، ١٩٨٧م، ٣٨٢/٥).

[6] (سيبويه، ١٩٨٨م، ٢٥٢/٣).

[7] (الطبري، ٢٠٠١م، ١٨/ ٣٨).

[8] (ابن إدريس، ٢٠٠٧، ٢/ ٩٣٧).

[9] (ابن مجاهد، ١٤٠٠هـ، ٦٦٤)

الأوَّل: قُرِئت بفتح الياء على أنَّها حال[1].

والثَّاني: قُرِئت بفتح الياء على الظَّرف[2].

وأنكر الزَّجَّاج القول الثَّاني بحُجَّة أن نصبه على الظَّرف، كما تقول: ((فوقهم ثياب)) لم يعرفه في الظُّروف، ولو كان ظرفاً لم يجُزْ إسكان الياء فيه[3].

ومِن المعربين مَن بيّن علَّة إنكار الزَّجَّاج لهذا الوجه، فقال: ((لأنَّه ليس باسم مكان، كخارج الدَّار وداخلها، وهو مذهب سيبويه))[4][5].

واختار بعضهم الوجه الثَّاني معترضاً على ما مثَّله الفرَّاء لهذا الوجه، وهو قوله: ((زيد داخل الدار))، فلا يجوز– في زعمه– عند بعض النحاة، كما لا يقال: زيد الدَّار، ولكن لو قلت: زيد خارج الدَّار جاز[6].

واكتفى بعض المعربين بنعته بالضَّعف مِن دون ذكر علَّة ذلك[7]. وقال غيرهم: ((وَعَالٍ وَعَالِيَةٌ اسمُ فاعلٍ، فيحتاج في إثبات كونِهما ظرفين إلى أنْ يكونَ منقولًا من كلام العرب))[8].

وعلى أيَّة حال، ذكر أبو بكر أنَّ أصحابه البَصْريّين قد غلَّطوا رأي الفرَّاء، ولم يبيّن مَن هم، وقد تبيّن من خلال مناقشة هذه المسألة أنَّ الرَّأي الَّذي ذكره هو رأي الزَّجَّاج.

وعليه، يميل البحث إلى تركِ المسألة مُرسَلَةً مِن غير ترجيح؛ لأنَّ الاعتراض ليس على وجه نصبه على الظَّرف، إنّما على ما مثّل به الفرَّاء لهذا الوجه.

الخاتمة:

أُقيم هذا البحث على بيان المواضع الَّتي تعقَّب فيها أبو بكر النُّحاة في كتابه "الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار"، وتخصيص المواضع الّتي تعقّب فيها الفراء بشيء من التفصيل، ومناقشتها وعرض الرَّأي الَّذي توصَّل إليه في نهايتها. وخَلَصَ إلى النَّتائج الآتية:

– يُعدّ كتاب" الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار" لأبي بكر أحمد بن عُبيد الله بن إدريس من الكتب القلائل الَّتي وَجَّهت القراءات القرآنيَّة الثَّمان نَحْويًّا.

---

[1] انظر التفصيل في تقديرها والعامل فيها في: (الأزهري، ١٩٩١م، ٣/ ١١٠)، و(الفارسي، ١٩٨٧م، ٦/ ٣٥٤)، و(ابن زنجلة، ١٩٩٧م، ٧٤٠)، و(المهدوي، ٢٠١٤م، ٦/ ٥٥٧)، و(أبو شامة، د.ت، ٧١٦)، و(ابن عطيّة، ١٤٢٢هـ، ٥/ ٤١٣)، و(الباقولي، ١٤٢٠هـ، ٢/ ٥٣٢)، و(العكبري، ١٩٧٦، ٢/ ١٢٦٠)، و(أبو حيّان، ١٤٢٠م، ١٠/ ٣٦٦)، و (البيضاوي، ١٤١٨م، ٥/ ٢٧٢).

[2] انظر: (النحاس، ١٤٢١هـ، ٥/ ٦٧)، و(الأزهري، ١٩٩١م، ٣/ ١٠٩)، و(الفارسي، ١٩٨٧م، ٦/ ٣٥٤، و٣٥٥)، و(ابن زنجلة، ١٩٩٧م، ٧٤٠)، و(المهدوي، ٢٠١٤م، ٦/ ٥٥٧)، و(ابن فضّال،٢٠٠٧م، ٥٣٢)، و(ابن عطيّة، ١٤٢٢هـ، ٥/ ٤١٤)، و(العكبري، ١٩٧٦م، ٢/ ١٢٦٠)، و(القرطبي، ١٩٦٤م، ١٩/ ١٤٥)، و(أبو حيّان، ١٤٢٠هـ، ١٠/ ٣٦٧).

[3] (الزجّاج، ١٩٨٨م، ٥/ ٢٦٢).

[4] (ابن فضّال، ٢٠٠٧م، ٥٣٢).

[5] انظر مذهب سيبويه هذا في (سيبويه، ١٩٨٨م، ١/ ٤١٠).

[6] (النحاس، ١٤٢١هـ، ٥/ ٦٧).

[7] انظر: (العكبري، ١٩٧٦م، ٢/ ١٢٦٠).

[8] (أبو حيّان، ١٤٢٠هـ، ١٠/ ٣٦٧).

- تغليط أبي بكر الفرَّاءَ في هذا الكتاب فاق تغليطَ غيره مِن النُّحاة.
- وضوح مذهبه البَصْريِّ في أثناء تعقُّبه الفرَّاء.
- بناء تعقّباته على تعصبّه لمذهب البصريين، وليس على موقف علمي مبنيّ على أصول في التّرجيح والقبول والردّ.
- تأثُّره البيِّن بآراء أبي إسحاق الزَّجَّاج، وذوبان آرائه فيها.
- ارتكاز أبي بكر في بعض التَّعقُّبات على الرَّأي الآتي: القرآن الكريم لا ضرورةَ فيه، ولا يجوز حمله على شذوذ الشِّعر.
- استناده في تغليط الفرَّاء إلى احتجاجه بأبيات شعر لا يُلْتَفَتُ إليها، ولا يُحْتَجُّ بمثلها في القرآن الكريم.

التمويل:

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (٥٠١١٠٠٠٢٠٥٩٥).

المراجع:

١. ابن إدريس، أبو بكر أحمد بن عُبيد الله. (٢٠٠٧م). المختار في معاني قراءات الأمصار، تحقيق: د. عبد العزيز الجهني، ط١، المملكة العربية السعودية– الرياض. مكتبة الرشد– ناشرون. ص: ٢ج.

٢. الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد. (١٩٥٥م). معاني القرآن، ج١، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وج٢: تحقيق: محمد علي النجار، وج٣، د. عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط١، مصر. الدار المصرية للتأليف والترجمة. ص: ٣ج.

٣. ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى. (١٤٠٠هـ). كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٢، مصر. دار المعارف. ص: ٧٠٣.

٤. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد.(١٩٨٧م).الحجة للقرّاء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ط١، دمشق / بيروت. دار المأمون للتراث. ص: ٧ج.

٥. البَنّا، أحمد بن محمد.(١٩٨٧م). إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، ط١، بيروت. عالم الكتب. القاهرة. مكتبة الكليات الأزهرية. ص: ٥٥١.

٦. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات.(١٤٢٠هـ). البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، ط١، المملكة العربية السعودية– مكة المكرمة. جامعة أم القرى. ص: ٢مج.

٧. ابن الناظم، بدر الدين محمد. (٢٠٠٠م). شرح ابن الناظم على ألفية مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١. دار الكتب العلمية. ص: ٨٠٢.

٨. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد.(١٩٨٨م). معاني القرآن، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط١، مكة المكرّمة. جامعة أم القرى. ٦ج.

٩. الزجاج، أبو إسحاق، إبراهيم بن السري. (١٩٨٨م). معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١، بيروت. عالم الكتب. ص: ٥ج.

١٠. الأنباري، أبو البركات.(١٩٨٠م). البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، ومصطفى السقا، ط١، القاهرة– مصر. الهيئة المصريّة العامّة للكتب. ص:٢ج.

١١. ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف. (١٩٨٥م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، ط ٦، دمشق. دار الفكر. ص: ٩١٨.

١٢. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان.(٢٠٠٨م). شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط١، بيروت– لبنان. دار الكتب العلمية. ص:٥ج.

١٣. ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. (١٩٩٠ م)، شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط١. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. ص: ٤ج.

١٤. أبو حَيَّان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف. (١٩٩٨م). ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط١، القاهرة. مكتبة الخانجي. ص: ٥ج.

١٥. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير. (د. ت). النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع. المطبعة التجارية

الكبرى (طبعة مصورة). ص: ٩٩٣.
١٦. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (٢٠٠٣م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، بيروت– لبنان. المكتبة العصرية للطباعة والنشر. ص: ٢ج.
١٧. مكّي، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي. (١٩٨٤م). مشكل إعراب القرآن، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط٢، بيروت. مؤسسة الرسالة. ٢ج.
١٨. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب. (١٤٢٢هـ). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، بيروت. دار الكتب العلمية. ص: ٥ج.
١٩. العُكْبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. (١٩٧٦م). التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة. مطبعة عيسى البابي الحلبي. ص: ٢ج.
٢٠. الشاطبي، أبو إسحاق. (٢٠٠٧م). المقاصد الشافية، شرح خلاصة الكافية، تحقيق: ثُلّة من المحققين، ط١، مكة المكرمة. معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى. ص: ١٠ج.
٢١. أبو حَيَّان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف. (١٤٢٠هـ). البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت. دار الفكر. ص: ١٠ ج.
٢٢. السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف. (١٤٠٦هـ). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دمشق. دار القلم. ص: ١١ج.
٢٣. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. (٢٠٠١م). تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل القرآن، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١. دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. ص: ٢٦مج.
٢٤. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود. (١٤٢٠هـ)، تفسير البغوي= معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط١، بيروت. دار إحياء التراث العربي. ص: ٥ج.
٢٥. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد. (١٩٩١م). معاني القراءات، ط١، المملكة العربية السعودية. مركز البحوث في كلية الآداب– جامعة الملك سعود. ص: ٦٣٥.
٢٦. ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد. (١٩٧٩م). الحجّة في القراءات السبع، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، ط٣، بيروت. دار الشروق. ص: ٣٨٥.
٢٧. الجريري، أبو الفرج المعافى بن زكريا. (٢٠٠٥م)، الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، ط١، بيروت– لبنان. دار الكتب العلمية. ص: ٧٤٤.
٢٨. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان بن جني. (١٩٥٢ م). الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار. دار الكتب المصرية. ص: ٣ج.
٢٩. أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة. (١٩٩٧م). حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٥. مؤسسة الرسالة. ص:٨١٤.
٣٠. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو. (١٤٠٧هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط٣، بيروت. دار الكتاب العربي. ص: ٤ج.
٣١. ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي. (١٩٩١م). أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط١، القاهرة. مكتبة الخانجي. ص: ٣ج.

٣٢. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد. (١٣٨٤هـ=١٩٦٤هـ). تفسير القرطبي= الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط١، بيروت – لبنان. مؤسسة الرسالة. ص: ٢٠ج.
٣٣. البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر. تفسير البيضاوي= أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط١، بيروت. دار إحياء التراث العربي. ص: ٥ج.
٣٤. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد. (٢٠٠١م). تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، بيروت. دار إحياء التراث العربي. ص:٨ج.
٣٥. الباقولي، أبو الحسن علي بن الحسين. (١٩٩٤م). كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، تحقيق: محمد أحمد الدالي، دمشق. مطبعة الصباح. ص: ٣ج.
٣٦. الشوكاني، محمد بن علي. (١٤١٤هـ)، فتح القدير، ط١، دمشق، بيروت. دار ابن كثير، دار الكلم الطيب. ص: ٦ج.
٣٧. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد.(١٩٨٤م)، التحرير والتنوير، تونس. الدار التونسية للنشر. ص: ٣٠ج.
٣٨. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد. (١٩٩٠م). التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، القاهرة. مطبعة الأمانة. ص: ٦ج.
٣٩. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد. (٢٠٠٣م). الإغفال وهو المسائل المصلَحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجّاج، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، أبو ظبي– الإمارات. المجمع الثقافي. دبي. مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث. ص: ٢ج.
٤٠. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. (١٩٨٨م). الكتاب، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، ط٣، القاهرة. مكتبة الخانجي. ص: ٤ج.
٤١. الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. (١٩٨٥م). اللامات، تحقيق: د. مازن المبارك، ط٢، دمشق. دار الفكر. ص: ١٦١.
٤٢. مكي، أبو محمد مكي بن أبي طالب. (٢٠٠٨م). الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي– جامعة الشارقة، ط١. مجموعة بحوث الكتاب والسنة– كلية الشريعة والدراسات الإسلامية– جامعة الشارقة. ص: ١٣ج.
٤٣. الثعالبي، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. (١٤١٨هـ). تفسير الثعالبي= الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: محمد علي معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط١، بيروت. دار إحياء التراث العربي. ص:٥ج.
٤٤. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. (٢٠١٤م)، كتاب فيه لغات القرآن الكريم، ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع. ط١. نشر على الشبكة العالمية. ص:١٦٣.
٤٥. ابن مِهْران، أحمد بن الحسين. (١٩٨١م)، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، المبسوط في القراءات العشر، ط١، دمشق– سورية. مجمع اللغة العربية بدمشق. ص: ٤٨١.
٤٦. الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. (١٩٨٢م). شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للبغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، بيروت – لبنان. دار الكتب العلمية. ص: ٤ج.
٤٧. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان. (٢٠٠٨م). شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد

علي، ط١، بيروت– لبنان. دار الكتب العلمية. ص:٥ج.
٤٨. أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل. (د. ت). إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، ط١، بيروت– لبنان. دار الكتب العلمية. ص: ٧٨٥.
٤٩. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد. (١٤٢١هـ). إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط١، بيروت. منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية. ص:٥ج.
٥٠. ابن يعيش، موفق الدين الأسدي. (٢٠٠١م). شرح المفصل للزمخشري، قدم له: د. إميل يعقوب، ط١، بيروت– لبنان. دار الكتب العلمية. ص: ٦ج.
٥١. أبو حَيَّان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف. (٢٠٠٠م). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دمشق. دار القلم (من١ –٥). وباقي الأجزاء دار كنوز إشبيليا. ص: ١١ج.
٥٢. ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن سهل. (١٩٨٥م). الأصول في النّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (د. ط)، بيروت – لبنان. مؤسسة الرسالة. ص: ٣ج.
٥٣. أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد. (١٩٩٥م) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط١، القاهرة. دار الحديث. ص: ٨ج.
٥٤. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى. (١٩٧٥م). سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر (ج١–٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج٣)، وإبراهيم عطوة عوض (ج ٤– ٥)، ط٢، مصر. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي. ص: ٥ج.
٥٥. المهدوي، أبو العباس أحمد بن عمّار. (٢٠١٤م). التّحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، تحقيق: محمد زياد محمد طاهر شعبان، وفرح نصري شيخ البزورية، ط١، قطر. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. ص: ١٤٤١.
٥٦. الباقولي، علي بن الحسين بن علي. (١٤٢٠هـ)، إعراب القرآن للباقولي، منسوب خطأ للزجاج، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، ط٤، بيروت/ القاهرة. دار الكتاب المصري– دار الكتاب اللبنانية. ص: ٣ج.
٥٧. المجاشعي، علي بن فضّال. (٢٠٠٧م). النكت في القرآن الكريم، دراسة وتحقيق: د. عبدالله عبد القادر الطويل، ط١، بيروت. دار الكتب العلمية. ص: ٣ج.